

من قدر البتيم او احتاج اليه ذرا والانت للثان ان يجد غيره ويشتر له
 ذلك **اجاب** نعم له ذلك والله اعلم **كتاب المساقاة** فيها
سئل في ارض بين اثنين دفعها احدهما للآخر على ان يغير فيها
 غراس المساقاة للغراس وثلاثة للاخر فغرس وانتنت الاشجار فقبل يبيع
 على ما شرطت ان تكون مناصفة بينهما ام هي للغارس فقط ما الحكم الشرعي
اجاب الاشجار على ما شرطت واذا اختلفا في الشرط فالقول قول
 الغارس حيث اختلفوا في الشا في ارض غارس له او كانت بيعة به او حصل
 تركه عند طلب اليه من المصالح ان يعلم بان الغارس من طريق من الطريق
 الشرعية وانه لم يعلم فهو بينهما على قدر الارض قال في جامع العمدة
 لو غرسها غيره له والا في محل محمول لا هوها خاصة فهو له
 وما في محل مشترك فهو بينهما انتهى فعمل الغارس من ذرا البتيم وهو
 ظاهر في ذلك القول عليه والله اعلم **سئل** في المساقاة على شجر الرقبة
 طوله اربعة اذنين من العجوة للوقف والباقي للمساكين والاربعة
 المتخلل بين الاشجار يوردها مدة طويلة باجر الشئ من لا يرضى احد
 الا ذلك ولو تركت هكلت الاشجار بالحكم وبغضلك الا في بيتت
 الصلحة في ذلك وحكم حكاهم برى جواره نظر المصلح الوقت هل يبيع ذلك
 ام لا يبيعه ولا يبيعه من التولي الحاقق **اجاب** نعم يبيعه ذلك
 ويبيعه ولا يبطل موت التولي والحال يبيعه وحكم الحاكم في محله
 خصوصاً وقد نصبت المصلحة فيه كما شرح فيه وهلاك بعض الارعة
 فخير من هلاكها جميعاً مع الاصل والله اعلم **سئل** في رجل دفع اشجار
 زيتون مساقاة عامين كاملين لآخر على ان يكون له ربع المحصول
 فعل العام الاول وصعرت الكم عن العمل الثاني هل ذلك اول
 ويجوز على ثلثين العام من العمل **اجاب** ليس كذلك بل يجوز ان
 لا يرضى قال العلماء وانما صحت المساقاة بخلاف المزارعة لان
 مساقاة ربعة منها هذه المسئلة لهذه العلة بخلاف المزارعة لانها
 الالف المذرو والله اعلم **سئل** في تفرق ثمن لوجل الثمن مع ارضان
 يجر ثا ويجر عليه على نصف الخارج فخلا نصف العرل وتم العمل عليه
 مره الشجر بنعسه فلما جعلت العلة حاء يبطل نصيبها واخرى
 منعت فبها الحكم **اجاب** لا يبيع العام في الخارج للمساكين
 باشرط عمل رب القطع معرضه وهو بمن التسليم فيجب التصاد
 كما مضى عليه قاطبة واذا كان كذلك جميع الخارج لرب الشجر وعليه للاخر

اجاب هذا مثل غيره في الخارج تسع والحال يجره والله اعلم
سئل في رجل ارضه رضى بقر واحده واسبق لاصفيا على حضورها
 فذابن وحى ثمنها عليه ما على المذرا كما سنا حنة على صاحب الثور والى
 على صاحب الاربعة وذلك صاحب الثور البقرى بالرم من الخارج وبمطلة المذرة
 على ذلك من الحكم **اجاب** ليس صاحب الثور المتزوج عليه العمل على ذوان من
 الثور ذابن وحى الثور الاخرى الخارج بقدر يدره فقط ولا يمتنع عمل
 ثمن العمل في الشئ من عمل في الشئ من العمل لا يجره ويحس عليه من الزايد
 على الخبز على شريكه هذا من الحق فعمله الرضى به والله اعلم **سئل** في
 رجلين اتفقا على الشئ في المذخرة الشترى والصبغى على ان يرفع هذا
 ارضه كراها ذوا رها انظر لرجل هذا ذوا رها الشترى في ارض اخرى
 يدينها ما صغرة وفي الاخر ان يجره رضى به على شترى في ارض اخرى
 فقط لنفسه في الحكم في الزرع الذي زرعه في ارضه احدى ارضه
 بالشئ الا يشترط مع ارضه ولم يفعل **اجاب** للخارج من يجره نفسه ارضا
 عليها بعد ارضه في حراج المساقاة منه على حساب الثور لصاحب الارعة
 زرعت وعلى الاخر حرة الشئ المصنوع من الارض التي زرعت لارضها
 وحكم الاجارة الخاسرة وجوب اجر المثل للاستعمال والله اعلم **سئل**
 في ثورين احدهما للعمال والاخر شريك هلك ثور الشريك ففعل العمال
 بدله فقال له هلك علي وعليك والرضى المصنف ولو ترك المصنف فذره
 لم العامل به على انه يلزم منه ظهر له خلاص ذلك بغيره المصنف هل يبيع
 ام لا **اجاب** نعم ان يبيع عليه بما روى في الاخرة بالنظر بين خطا و
سئل في رجل له فدان واحد له اثنان اشترى لوط على ان صاحب الفدان يبدله
 والعمال عليه بغير السدى وصلح الا اثنان بغير اثنان فعمل على ذلك
 وكان من جملة عليهم للورش على شجر قطن عتق لصاحب الاثنان لكونه غلب
 مستقره على حسب ما اتفقوا عليه وفي اثنان العمل فقط لرب صاحب الفدان
 فقال له والاشترى تزوج على باقى من بقره ويترنا على ان نعطيا ارضه ربية
 والخارج على التفتنا ففعل ذلك والربكس المغلة مما الحكم في الزرع وترى الغنم
 وحررة الرتبة **اجاب** المزارعة على الوجه المذكور فاسفة لا يشترط البقر فيها
 على العامل والخارج على حسب البذر لانه مماؤه فبنيعه من بذر السوس له
 السوس ومن بذر البتلين له المشقات ولا يمتنع من غرض الغنم العتق لانه
 المغنات ولا حرة عمل بقره فيه ولا يجره حررة الرتبة ليعمل في الشترى
 ارضه للعمال وبغيره كما عرف والله اعلم **سئل** في الرضى هل له اذا ما نزل

واخر عمل